

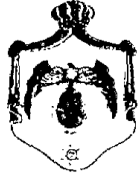
تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات الوحدات الحكومية
للسنة المالية ٢٠١٢

أولاً : تعليمات عامة :-

١- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) في موعد أقصاه ٢٠١١/١١/١٧ ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وتقديمهما إلى مجلس الأمة في الموعد الدستوري لمناقشتها والسير بإجراءات اقرارهما وفقاً لاحكام الدستور .

٢- تقوم كل من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازاناتها بشكل مفصل للأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤) وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية، متضمنة الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-

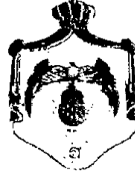
- أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية.
- ب- وضع الأهداف الإستراتيجية والمهام التي تقوم بها الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات



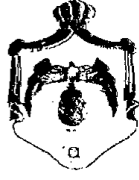
التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٢-٢٠١٤) ، مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند وضع مؤشرات قياس الاداء هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج، والهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج وأهم الخدمات التي يقدمها مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند بيان هذه الخدمات وبيان المديرية المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

- ج- بيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تعبئة البيانات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.
- د- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

- ٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٤) .
- ٤- تحديد المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفتها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والاهداف الوطنية.
- ٥- تصنيف النفقات الجارية حسب الأنشطة وإدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل نشاط وكل بند من بنود الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.
- ٦- تحديد المخصصات المقدرة لللاث والمخصصات المقدرة للطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

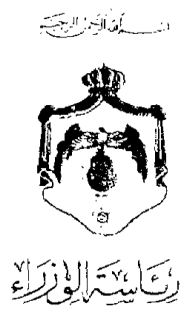


- ٧- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار... الخ وغير ذلك من السلع الأخرى للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٢/١١/٤/٧٨٤١ تاريخ ٧/٩/١٩٩٧.
- ٨- قيام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لتضمينها بمشاريع موازنتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالنفقات الرأسمالية للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح والاتفاقيات الدولية.
- ٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازنتها لعام ٢٠١٢ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات وفي حال الحاجة إلى إضافة برنامج أو مشروع أو نشاط أو بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب.
- ١٠- على الوزارات والدوائر الحكومية والتي تم اختيارها كدوائر ريادية في تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) العمل على ادخال مشاريع موازنتها للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) على نظام (GFMIS) وذلك ضمن مسار الإعداد.



ثانيا : الإيرادات ومصادر التمويل :-

- ١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة ٢٠١٠ وللثمانية شهور الاولى من سنة ٢٠١١ والإيرادات المقدرة للشهور الاربعة الاخيرة من سنة ٢٠١١ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.
- ٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الإيرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.
- ٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الإيرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، والاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.
- ٤- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنات التمويل ضمن مشاريع موازنتها مفصلة حسب المصادر والاستخدامات وفقاً للنماذج المعده من قبل دائرة الموازنة العامة .



الرقم
التاريخ
الموافق

ثالثاً : النفقات :-

أ - النفقات الجارية :-

تقدر نفقات الأنشطة الجارية للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) وفقاً لما يلي :-

١- الرواتب والأجور والعلاوات :-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقاً لما يلي :-

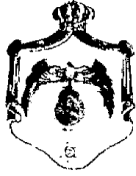
أ - الوظائف المشغولة وفقاً للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.

ب - الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والوظائف المقترح الغاؤها.

ج - عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافآت والعلاوة الإضافية والعلاوات الأخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البدل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفق الأنظمة سارية المفعول.

٢ - النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

التوجه نحو ترشيد النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) مع ضرورة مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقديرات كل مادة من مواد هذه النفقات حسب الاحتياجات الفعلية وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية :-



- أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق من السلع والخدمات كل على حدة.
- ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.
- ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .
- د - أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ ورافقها بالمشروع.
- هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠١٠ .
- و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان الاسباب تمهيداً لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .
- ز- كشف تفصيلي بكافة البنود والمخصصات التي تدرج تحت المادة (٢١٤ - مصروفات سلع وخدمات اخرى).

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

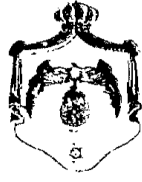
يتم تقدير هذه النفقات بالآخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات / الدوائر / الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: -



- أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.
 - ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.
 - ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.
 - د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .
 - هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.
- ٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:-

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

- أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.
- ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.
- ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .
- د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .
- هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.



رئاسة الوزراء

الرقم

التاريخ

الموافق

ب - النفقات الرأسمالية :-

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد، بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة ٢٠١٢، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠١٢ وكما يلي :-

- أ- اسم المشروع
- ب- اهداف المشروع ومبرراته
- ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
- د- الموقع الجغرافي للمشروع
- هـ- الجهة المنفذة
- و- الكلفة الكلية للمشروع
- ز- مكونات (عناصر) المشروع
- ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
- ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز
- ي- عدد العاملين على حساب المشروع

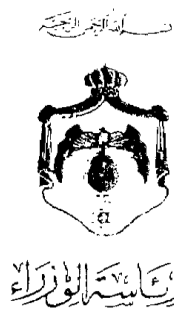
٢- عدم رصد اية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠١٢ باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية مع ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع اضافة الى البيانات المبينة في (١) اعلاه.

٣- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.



٤- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي: -

- أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجة عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.
- ب- التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء المديریات المعنية لإدراج المشروعات الضرورية لمحافظاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة أو الدائرة أو الوحدة الحكومية.
- ٥- تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنية.
- ٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠١٢ بموجب قرارات استملاك خطية مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه .
- ٧- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١٢.
- ٨- بيان الأنشطة الجارية والمشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الأسرة عموماً والمرأة خصوصاً (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي) بالإضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل، بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

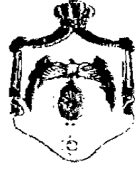


رابعاً : القروض والالتزامات :-

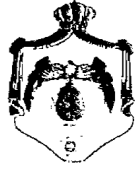
- ١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠١٢ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.
- ٢- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) .
- ٣- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها ، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامساً : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-

- ١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سندا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.
- ٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.
- ٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر .



- ٤- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة واقتصار الاحداثات من الوظائف في وزارتي التربية والتعليم والصحة لتنفيذ أهداف وبرامج هاتين الوزارتين وفي ضوء هيكلهما التنظيمي وخططهما الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هذه المتطلبات.
- ٥- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام ٢٠١٢ لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط تثبيت العاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٣) تاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٦ بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على تشكيلات هذا العام .
- ٦- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.
- ٧- تزويد دائرة الموازنة العامة بجدول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على المجموعات الوظيفية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج .
- ٨- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم و/أو رواتبهم ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.



- ٩- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.
- ١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.
- ١١- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.
- ١٢- إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.
- ١٣- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما .